الأمم المتحدة

A/61/75–E/2006/49

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
17 April 2006
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الحادية والستون
البند ٥٢ (ب) من القائمة الأولية*
التنمية المستدامة: متابعة وتنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٦
جنيف، ٣-٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦
البند ١٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت**
المسائل الاقتصادية والبيئية: التنمية المستدامة

رسالة مؤرخة ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لسيشيل لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم التقرير الختامي للاجتماع الإقليمي للمحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي بشأن متابعة تنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (انظر المرفق)، الذي عُقد في باي لازار، سيشيل، الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥.

وباسم الدول الجزرية الصغيرة النامية التي شاركت في الاجتماع، أرجو إصدار هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في إطار البند ١٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت، ومن وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٥٢ (ب) من القائمة الأولية للدورة الحادية والستين، وإتاحتهما للجنة التنمية المستدامة في دورتها الرابعة عشرة.

(التوقيع) جيريمي **بونلام**
السفير
الممثل الدائم

* A/61/50.

** E/2006/100 لم تصدر بعد.

080506 080506 06-32881 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لسيشيل لدى الأمم المتحدة

الاجتماع الإقليمي للمحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي بشأن متابعة تنفيذ استراتيجية موريشيوس

سيشيل ٢٦-٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥

عُقد الاجتماع الإقليمي للمحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي لمتابعة تنفيذ استراتيجية موريشيوس في الفترة من ٢٦ حتى ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، في فندق بلانتيشن كلوب في باي لازار وحضر الاجتماع كل من الرأس الأخضر، وجزر القمر، وملديف، وموريشيوس، وسيشيل، وسنغافورة، ولجنة المحيط الهندي، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، واليونسكو، ويرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومنظمة الأغذية والزراعة، والمنتدى العالمي للمحيطات والسواحل والجزر، ووحدة الاتصال للمنظمات غير الحكومية ومركز الوثائق والبحث والتدريب للمحيط الهندي. وقد لاحظ الاجتماع غياب كل من غينيا - بيساو، وسان تومي وبرينسيبي اللتين كان من المتوقع اشتراكهما. كما لاحظ الاجتماع أن البحرين، وقبرص، ومالطة، قد أعربت عن طريق ممثليها الدائمين لدى الأمم المتحدة عن رغبتها في ألا تكون ممثلة في الاجتماع. وقد وجهت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة الدعوة إلى أوساط المانحين للحضور لكنها لم تمثل في الاجتماع. وقد أرفقت قائمة المشتركين في الاجتماع بوصفها المرفق ١.

وعُقد الاجتماع عملا بقرار الجمعية العامة ٣١١/٥٩ الذي يدعو، في جملة أمور، إلى عقد ثلاثة اجتماعات إقليمية للمتابعة.

وقد ترأس جلسة الافتتاح السيد كلود موريل، السكرتير الأول في وزارة الشؤون الخارجية. وأدلى ببيان كل من السيدة دايان كوارليس، رئيسة وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة)، والسيدة مونيك أندرياس - إزوافيلوماندروسو، الأمينة العامة للجنة المحيط الهندي، ووزير الشؤون الخارجية في سيشيل، صاحب السعادة الأونرابل باتريك بيلاي. وأدرجت البيانات في المرفق ٢ من التقرير.

وقد انتُخب السيد كلود موريل، سيشيل، رئيسا للاجتماع، كما انتخبت الرأس الأخضر نائبا للرئيس، أما موريشيوس فقد انتُخبت مقررا بدعم من سيشيل، ولجنة المحيط الهندي، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة.

وكان الغرض من الاجتماع استعراض وتقييم التقدم المحرز في المنطقة وتجديد العزم على اتخاذ إجراءات بشأن أولويات التنمية المستدامة من أجل منطقة المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي.

الجلسة ١ – تهيئة المسرح

عُقدت الجلسة في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، وكان الميسر لها السيد كلود موريل، وزارة الشؤون الخارجية. وكان هدف الجلسة الأولى استعراض الأولويات والآليات لتنفيذ استراتيجية موريشيوس التابعة للأمم المتحدة، على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية.

وقُدمت بيانات من السيدة دايان كوارليس (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية بالأمم المتحدة)، والسيدة مونيك أندرياس – إزوافيلوماندروسو، الأمينة العامة للجنة المحيط الهندي، كما قدمت البلدان المشاركة استكمالات وطنية موجزة.

وقُدمت بيانات وطُرحت أسئلة من جانب موريشيوس، وسيشيل، والرأس الأخضر، وجزر القمر، وسنغافورة، وملديف، ولجنة المحيط الهندي، ومنظمة الأغذية والزراعة، واليونسكو، ومركز الوثائق والبحث والتدريب للمحيط الهندي.

وقد أشير إلى أن الدول الجزرية الصغيرة النامية هي المسؤولة في المقام الأول عن تنفيذ برنامج عمل بربادوس ومبادرة استراتيجية موريشيوس، لكنها تحتاج في هذا إلى دعم فعّال من أوساط المانحين ومن المنظمات غير الحكومية المعنية.

وينبغي أن يكون دور منظومة الأمم المتحدة موضع نظر أيضا بالنسبة لكيفية تعبئة الدعم على أفضل نحو من أجل تنفيذ مبادرة استراتيجية موريشيوس. وسيشكل الاجتماع الأقاليمي للدول الجزرية الصغيرة النامية المقرر عقده في روما في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ في هذا السياق فرصة هامة بالنسبة للمنطقة. كما أوصي ببحث اجتماع روما في إطار تقديم مقترحات من أجل العمل الإقليمي والوطني بشأن المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي كي يتسنى تقديم الأنشطة والمشاريع/البرامج ذات الأولوية. كما سيولي اجتماع روما اعتبارا هاما للتعاون فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية.

وفي حين أن منطقة المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي متنوعة جدا من حيث الفروق التاريخية والجغرافية والاجتماعية بين دولها الأعضاء، فهناك أوجه شبه كثيرة بالنسبة للآثار المترتبة على التحديات التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية في تلك المنطقة تشد المجموعة إلى بعضها في مجال التعاون من أجل التنمية المستدامة.

وقد أشير إلى ضرورة إدخال تحسينات على الاتصالات بين بلدان المنطقة كما يلزم لعملية إيجاد آلية تنسيق أن تأخذ هذا في الاعتبار، وكذلك وجود عملية من أجل تعبئة الموارد بشكل فعال. وأُكد من جديد أن لجنة المحيط الهندي ما برحت تؤدي دورا تنسيقيا هاما بوصفها الأمانة المؤقتة بيد أنها تعاني من ضائقة في الموارد تعوق توسيع خدماتها. وقد تم افتتاح موقع منطقة المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي على الشبكة العالمية من خلال هياكل لجنة المحيط الهندي. وأشير إلى أن لجنة المحيط الهندي قد اقترحت استعمال بوابة المعلومات هذا لتعميم نشرة إخبارية إقليمية للمنطقة. وينبغي النظر أيضا في أن تكون بوابة المعلومات هذه مركزا إقليميا لشبكة الدول الجزرية الصغيرة النامية على الإنترنت.

والتحديات التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية في هذه المنطقة هي أعظم بكثير من أن يستطيع دول كثيرة منها التصدي لها منفردة ولذا فهي تستفيد بشكل واضح من التعاون والتضامن فيما بينها. فمسائل، مثل الكوارث الطبيعية وتغير المناخ، تتجاوز غالبا إمكانيات الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي.

ولما كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أقرت الآن في دورتها التاسعة والخمسين مبادرة استراتيجية موريشيوس، ومنحت منظومة الأمم المتحدة ولاية ضمان تنفيذ مبادرة استراتيجية موريشيوس بطريقة منسقة، فهناك حاجة إلى أن تُعبر مناطق الدول الجزرية الصغيرة النامية عن شواغلها. وقد تم تشكيل فريق استشاري مشترك بين الوكالات مؤلف من وكالات الأمم المتحدة ترأسه إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، كما شُجع على إنشاء مراكز تنسيق في كل وكالة من وكالات الأمم المتحدة.

ولاحظ المشتركون أن مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية مناطة به ولاية دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية بيد أنها اقتصرت بشدة على الدعوة من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية، في حين أصبحت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية/شعبة التنمية المستدامة تتحمل المسؤولية عن

المسائل الفنية عن طريق وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية. فتم الاتفاق على القيام بتعزيز ملموس لوحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على أعلى المستويات بما في ذلك اجتماع روما وذلك على سبيل الأولوية، ووفقا لقرارات الجمعية العامة، كما تدعو الحاجة إلى التنسيق بين وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية ومكتب المفوض السامي بحيث يكون المكتب على علم في الأنشطة التي يضطلع بها المكتب هذا بشواغل وتحديات مناطق الدول الجزرية الصغيرة النامية، وبوجه خاص منطقة المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي.

وواصلت وفود كثيرة التعبير عن قلقها لعدم توافر الدعم الدولي للدول الجزرية الصغيرة النامية مما يتطلب التزاما أكبر من جانب الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وتعزيز الآليات الوطنية والإقليمية. وقد شدد على تعزيز الآليات الوطنية والإقليمية على أن يقترن ذلك بتحسين التنسيق والتعاون على المستوى الدولي لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية.

كما أوصي بمتابعة النظر، عند تحديد آلية الدعم الإقليمي من أجل منطقة المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي، في ربط تلك المنطقة بمنظومة الأمم المتحدة. وينبغي للمنطقة أن تستعرض الكيفية التي تستطيع بها الوكالات المتخصصة الإسهام في التنمية المستدامة في تلك المنطقة. كما ينبغي استعراض أقنية الاتصال بين المنطقة ومنظومة الأمم المتحدة، بغية تحسينها.

وقد أبرز الحوار الوطني الحاجة إلى إنشاء أو تعزيز العمليات الوطنية من أجل التنمية المستدامة، ودعا إلى دعم هذه العمليات تقنيا وماليا، وكذلك إلى مشاطرة المعلومات المتعلقة بالخبرات وأفضل الممارسات، عن طريق بوابة لجنة المحيط الهندي، على الشبكة. وبينما يوجد في حالات كثيرة هيكل للجنة على المستوى الوطني من أجل التنمية المستدامة، هناك حاجة إلى تعديل أداء هذه اللجان كي تصبح أقرب إلى أن تكون مجلسا تنفيذيا أو هيئة تنفيذية تتمتع في نفس الوقت بالمهارات التقنية وبالقدرة على الحصول على الأموال لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وسيضمن هذا مثلا ربط خارطات الطريق الوطنية للتنمية المستدامة بسياسة الحكومة، وتعزيز التعاون المشترك بين الوزارات. كما لوحظ أيضا أن طرائق التعاون، مثل جهود التعمير والإغاثة التي بذلتها سيشيل في الفترة التي تلت كارثة تسونامي، قد تثير اهتمام الدول الجزرية الصغيرة النامية الأخرى.

ويجري الآن تمديد برنامج سنغافورة للمساعدة التقنية في العديد من المجالات التي تتمتع سنغافورة فيها بخبرة لفترة ٥ سنوات أخرى وذلك بوصفه المرحلة الثانية للبرنامج، (للاطلاع على التفاصيل انظر موقع الشبكة (www.mfa.gov.sg/scp/)).

ولوحظ الشروع في عدد من المشاريع لدعم مبادرة استراتيجية موريشيوس، كما يتجلى في عمل اليونيسكو المستمر بشأن التثقيف من أجل التنمية المستدامة وفي عمل المنظمات الدولية الأخرى. وقد التمست إيضاحات بشأن المدى الذي تقدم فيه المنظمات الدولية موارد مالية فعلية إلى هذه المشاريع والمبادرات.

الجلسة ٢ – الأهداف الإنمائية للألفية والمنظور الإقليمي

عُقدت هذه الجلسة في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر وكان الميسر لها الدكتور ج. ل. روبرتس (لجنة المحيط الهندي). وكان الهدف من هذه الجلسة تحديد الكيفية التي يستطيع بها الشركاء الوطنيون والإقليميون والدوليون العمل معا بأفضل شكل من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذ استراتيجية موريشيوس. وقُدمت بيانات بشأن ثلاثة نماذج لإدارة البرامج: فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، من قبل الدكتورة جوي باكوري في برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وإدارة الكوارث من قبل ج. ل. روبرتس، وإدارة المحيطات والسواحل من قبل الدكتور نيرمال جيفان شاه.

وقُدمت بيانات وطرحت أسئلة من قبل سيشيل، والرأس الأخضر، وموريشيوس، ومنظمة الأغذية والزراعة، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة واليونيسكو.

وقد لوحظ أنه مما سيحظى باهتمام منطقة المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي تعزيز لإدارة البرامج القائمة على الأدلة. وقُدمت أربع ورقات نموذجية بشأن مواضيع مختلفة بالغة الأهمية في هذا الشأن بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية وهي:

- تحديد الأولويات والأهداف الإنمائية للألفية (تفكيك إطار عمل الأهداف الإنمائية للألفية): قدمها الدكتور ج. ل. روبرتس من لجنة المحيط الهندي.
- نهج قائم على المعرفة من أجل التصدي على نحو أفضل لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز: ورقة قدمتها الدكتورة جوي باكوري باسم الشراكة القائمة بين لجنة المحيط الهندي والمحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحري الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

- إدارة الكوارث: ورقة قدمها الدكتور ج. ل. روبرتس بشأن تقرير أمانة الكمنولث الذي طلب أعداده إثر كارثة تسونامي في المحيط الهندي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.
- إدارة المحيطات والسواحل: ورقة قُدمت باسم المنتدى العالمي للمحيطات والسواحل والجزر.

ولدى وضع خطط على أساس الأدلة، اعترف بوجود نطاق واسع من مراحل التنمية في بلدان منطقة المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي ومن حيث قدرتها على التكيف. وهذا يبرز الحاجة إلى النظر إلى العقبات التي تواجه الأهداف الإنمائية للألفية مثل أدوات تحديد الأولويات وتخصيص الموارد، ومن ثم الحاجة إلى النظر بعناية في استخدامها لتحديد مجالات النُهج التعاونية بالنسبة لمنطقة المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي. وفي حين أن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية يستفيد من النهج القائم على الأدلة في تشخيص وانتقاء أنسب البرامج، ينبغي النظر أيضا في تكييف الأهداف الإنمائية للألفية مع أهداف إنمائية أكثر ملاءمة للمستوى الوطني.

وقد لاحظ المشتركون أن الشروط المسبقة من أجل التنفيذ الناجح للأهداف الإنمائية للألفية ومبادرة استراتيجية موريشيوس تشمل الدعم الواضح من الدول الأعضاء، ومن آلية التنسيق التابعة للمنطقة ومن الجهات المانحة. كما ينبغي النظر في تعيين فريق تيسيري. وجميع الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي تحتاج إلى مركز تنسيق وطني، والحالة المثالية لهذا المركز أن يكون عضوا في لجنة/آلية وطنية للتنسيق المتعدد القطاعات. كما تدعو الحاجة إلى دعم التمويل بشكل مضمون وعلى أساس يمكن التنبؤ به، والحالة المثلى هي أن يتضمن ذلك بعض الالتزام الوطني على الأقل. ولا بد من ربط أُطر العمل الإقليمية بشكل واضح بالاستراتيجيات والإجراءات الإقليمية وكذلك بالأولويات والاحتياجات الوطنية والمشاريع الوطنية لا تكون في حالات كثيرة مؤهلة للحصول على الدعم من مصادر دولية، ومن هنا جدوى أن تكون هناك مشاريع إقليمية. بيد أن المشاريع الإقليمية يجب أن تبدأ باعتراف مناسب بالأولويات والاحتياجات الوطنية وأن تبنى على أساس التقارير الوطنية وتقييمات الاحتياجات مثل التقييمات الذاتية للقدرة الوطنية لمرفق البيئة العالمي والاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة التي دعي إليها في اجتماع موريشيوس الدولي.

وأبرز المشتركون الحاجة إلى إنشاء آليات دائمة على المستوى الوطني تكون مسؤولة عن تنفيذ التنمية المستدامة. ومن شأن إيجاد مؤشرات مناسبة من أجل قياس التقدم المحرز في التنفيذ أن يساعد في بناء مؤسسات فعالة وفي التعاون فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي.

واقترحت اليونيسكو، ومنظمة الأغذية والزراعة العمل مع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا كوسيلة لإحراز تقدم في تنفيذ نظم من أجل استخدام موارد الطاقة المتجددة للإنتاج والاستثمار في القطاع الزراعي. وقد أوصت منظمة الأغذية والزراعة بأن يعزز منتدى الدول الجزرية الصغيرة النامية تنفيذ برنامج الاستثمار المتوسط الأجل في القطاع الزراعي. كما أوصت اليونيسكو باستعمال برنامج التدريب في المحيط الهادئ، مما يبين الاحتياجات إلى مهارات خاصة جدا من أجل تحديد المطالبات بالنسبة للمناطق الاقتصادية الخالصة ومن أجل تسوية مسائل الحدود.

كما اقترح إنشاء فريق خبراء تابع لمنطقة المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي لإيفاده إلى المنطقة من أجل تدريب الموظفين.

الجلسة ٣ – المؤسسات والتنسيق

عُقدت هذه الجلسة في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، وكان الميسر لها هو الدكتور ج. ل. روبرتس من لجنة المحيط الهندي. وكان الهدف من هذه الجلسة استعراض آليات التخطيط والتمويل والإدارة من أجل تنفيذ مبادرة استراتيجية موريشيوس على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، وملاحظة التقدم المحرز في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة. وقُدمت بيانات من السيدة ديان كارليس (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)، والسيد رولف باييه (سيشيل) والسيدة جينا بون (لجنة المحيط الهندي). كما ألقت البلدان المشاركة كلمات قصيرة.

وما برحت تطلب استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة أو ما يعادلها منذ وضع جدول أعمال القرن ٢١ وحتى مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمبادرة المتعددة الأطراف بشأن الملاريا في أفريقيا. والأسباب الداعية إلى استراتيجيات التنمية المستدامة تتطلب إيجاد توازن بين الأركان الثلاثة ولكنها تتطلب أيضا التوازن بين اشتراك أصحاب المصلحة والتنسيق مع الحكومة. وتتألف الاستراتيجية الوطنية النموذجية للتنمية المستدامة من مجموعة منسقة من عمليات قائمة على المشاركة ومتطورة باستمرار، تتعلق بالتحليل، والنقاش، واتخاذ القرار، وتطوير القدرات، والتخطيط، والاستثمار، والرصد والتقييم، تسعى إلى دمج أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية البيئية القصيرة الأجل والطويلة الأجل،

وذلك من خلال نُهج يدعم بعضها الآخر حيثما كان ذلك ممكنا – وإدارة عمليات للتضحية بأشياء لصالح أشياء أهم حيث لا يكون ذلك ممكنا.

ولا بد أن تكون هناك حركة تبدأ من وعي أوسع نطاقا بالتنمية المستدامة عن طريق تحسين التساوق والتنسيق في الأجل القصير، إلى الدمج الكامل لأركان التنمية المستدامة الثلاثة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية).

ولكي يكون هذا فعالا، فقد أُوصي بأن يكون هناك تحول من المراقبة الحكومية لخطة التنمية المستدامة إلى مشاركة أكبر من جانب أصحاب المصلحة، (اشتراك جزئي على الأقل في الأجل القصير) ومشاطرة في المسؤولية عن التنفيذ.

كما ينبغي أن يكون هناك تحول من النهُج القطاعية نحو وضع نُهج شاملة لعدة قطاعات، وفي نهاية المطاف نحو نهج شامل لعدة قطاعات كامل التنفيذ.

كما ينبغي الترويج لمبادئ التنمية المستدامة بطرق يستطيع أي شخص أن يفهمها.

وقد لوحظ أثناء مناقشة الظروف الوطنية أنه في حين أُحرز تقدم كبير في كثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية في المنطقة فيما يتعلق بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، لا تزال هناك تحديات مثل جيوب الفقر والأمراض المتصلة بنمط الحياة. وهناك أيضا بعض المسائل الهامة الشاملة. ومن هذه المسائل الحاجة إلى بناء القدرات والتخصص، وهما من الأمور الصعبة التحقيق في الدول الصغيرة التي قد ينقصها التعليم العالي ومؤسسات التدريب المهني. ومن الثغرات الأخرى في مجال القدرات، مهارات لاستعراض الأداء وإقامة شراكات فعالة بين القطاعين العام والخاص. ولا بد من إيجاد أشكال جديدة للتنمية المؤسسية لسد هذه الثغرات الشائعة في كثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية. بيد أن وضع مؤشرات وطنية لتعقب التقدم في جوانب التنمية الخاصة بالدول الصغيرة هو مهمة ضرورية لتبيان الظروف الوطنية واحتياجات التنمية والتقدم المحرز على نحو أكثر دقة.

ويمكن النظر في توفير التمويل المستدام من خلال إنشاء صناديق استئمانية، بيد أن هذا يحتاج إلى استراتيجية من أجل تعبئة الموارد. وتدعو الحاجة إلى مزيد من إمعان الفكر في الآليات اللازمة لتعزيز التقدم نحو الأهداف الإنمائية للألفية وأنواع الحوافز التي قد تكون الأكثر فعالية كي يتشجع الناس على اتخاذ إجراءات بدلا من النظر إلى التغيرات على أنها أمر مفروض.

وكان من المهم وجود إطار محدد قانونيا من أجل ضمان المشاركة الفعالة المجدية من جانب جميع أصحاب المصلحة في تخطيط وتنفيذ التنمية المستدامة. ولا بد للعمليات

الاستشارية من أن تراعي مختلف إجراءات العمل في المجتمع المدني والحكومات، وكذلك التغيرات المتعلقة بشؤون الموظفين والتي تَحدُث بانتظام في الحكومات وفي المنظمات غير الحكومية.

النظر في الآلية الإقليمية الممكنة

لوحظ أن الوضع الحالي لملاك الموظفين في لجنة المحيط الهندي قد لا يستمر أكثر من ١٠ أشهر. فهناك حاجة إلى تعبئة الأموال من أجل الاجتماعات والعمليات الاستشارية، وهذا يتطلب عملية سياسية والتزاما من الدول الجزرية الصغيرة النامية التي ليست أعضاء في لجنة المحيط الهندي بأن تمضي في تنفيذ أي برامج مقترحة. لهذا السبب، قد تدعو الحاجة إلى وضع ترتيبات تشغيلية.

ومن المهم أيضا ملاحظة أن المنتدى السياسي المقبل لإدارة الشراكة في منطقة المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي يحتاج إلى توضيح. وقد طرحت أسئلة تتعلق بالفروق في العضوية بين لجنة المحيط الهندي والعضوية في المنطقة عما إذا كان من الممكن التفريق بين أنشطة لجنة المحيط الهندي المضطلع بها من أجل لجنة المحيط الهندي فقط وأنشطة لجنة المحيط الهندي المضطلع بها لدعم المنطقة.

ولوحظ أيضا أن هناك حاجة كذلك إلى معرفة وجهات نظر البلدان الغائبة التابعة للمنطقة.

وتم الاتفاق على أن يستمر التخطيط التقني في حين تتواصل التشاور بشأن طبيعة ونطاق اتفاق إداري أكثر اتساما بالطابع الرسمي من أجل مجموعة بلدان المحيط الهندي والمحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي. وكان هناك اتفاق على المضي في القيام بثلاث عمليات متوازية وهي: وضع خطط تقنية لمجموعة بلدان المنطقة، وتقديم اقتراحات من أجل إطار إداري أكثر اتساما بالطابع الرسمي، وجمع الأموال من أجل تنفيذ البرنامج التقني، وإمكان ضمان مشاركة مناسبة في اجتماع وزاري يُعقد في المستقبل.

وقد أعدت لجنة المحيط الهندي خيارات لمضمون البرامج التقنية المقبلة، لكن الفريق دعا إلى إجراء سلسلة من مناقشات (الإدارة) السياسية بشأن ترتيبات الإدارة في المستقبل. وطلب الفريق من لجنة المحيط الهندي إجراء مشاورات مع مجموعة بلدان المنطقة قبل إجراء المشاورات الوزارية الرسمية لإنجاز اقتراح بشأن البرنامج الإقليمي المقبل وترتيبات الإدارة وذلك على النحو الوارد في المرفق ٣ من التقرير.

الجلسة ٤ – برامج العمل

عُقدت هذه الجلسة في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر. وكان الهدف منها تحديد الأولويات الوطنية المشتركة، والاتفاق على تحديد برنامج العمل الموجز، واقتراح مجالات محددة من أجل الشراكة في التنفيذ. وقدَّم السيد إسبن رونبرغ (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية) معلومات مقتضبة عن اتحاد جامعات الدول الجزرية الصغيرة، في حين قدمت السيدة جينا بون (لجنة المحيط الهندي) خيارات من أجل برنامج مجموعة المنطقة، وتكلمت السيدة ديان كوارليس (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)، بشأن مصفوفة مبادرة استراتيجية موريشيوس.

وقد أُشير إلى اتحاد جامعات الدول الجزرية الصغيرة على أنه فرصة هامة لبناء القدرات، كما ستحاط جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية علما بالتقدم المحرز في تطوير الجوانب القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل والطويلة الأجل.

أما من حيث مصفوفة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، فقد نظر المشتركون إلى الولايات القابلة للتنفيذ وإلى ماهية البرامج الجارية أو الأنشطة المقررة التي ستنجم عن مبادرة استراتيجية موريشيوس، التي يمكن استعمالها كمعلومات رئيسية من أجل حصول الدول الجزرية النامية الصغيرة على الموارد. وستقام مراكز تنسيق في معظم الوكالات، والالتزام بالاجتماع بانتظام واستكمال المعلومات. وسيتعين على الوكالات أيضا توفير الأموال لهذا الغرض. وستقدم المصفوفة الكاملة الشاملة معلومات إلى البلدان والوكالات لمعرفة أين يمكن العثور على الدعم، وذلك شريطة الحفاظ على منظور الدمج بين القطاعات. ولا حظ المشتركون أيضا المعلومات الواردة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن التغير الطارئ على طبيعة المساعدة والمتمثل في التحول عن المشاريع إلى نهج برنامجي أكثر من خلال تقديم الدعم المباشر لميزانيات الحكومة والمنظمات الحكومية الدولية. ولذلك هناك حاجة إلى النظر إلى الأولويات البرنامجية بالنسبة للمنطقة بُغية تحديد شركاء الدعم في منظومة الأمم المتحدة.

ولاحظ المشتركون أن وجود أمانة لمنطقة المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي سيساعد في ضمان أن تخدم الأمم المتحدة المنطقة بشكل أكثر كفاية وفعالية. ومن المهم أيضا ضمان وجود أوجه تكامل بين أنشطة مختلف الوكالات.

الجلسة ٥ – برامج العمل القطرية واحتياجاتها من الدعم الإقليمي والدولي

عُقدت هذه الجلسة في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر وكان الميسر لها هو السيد رولف بابيه (سيشيل) والدكتور ج. ل. روبرتس (لجنة المحيط الهندي). وكان الغرض من هذه الجلسة عرض مشروع مصفوفة برنامج عمل مقدم من سيشيل، كأداة من أجل استعراض نطاق ومضمون البرامج الوطنية للتنمية المستدامة واحتياجات دعمها الإقليمية والدولية.

وقد حدد المشتركون سبع مسائل ذات أولوية هي: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وإدارة الكوارث، والمياه والأمن الغذائي، والمحيطات والسواحل، وتغير المناخ، وارتفاع مستوى سطح البحر، والتجارة. وتم إنشاء ثلاثة أفرقة عاملة للنظر في هذه الأولويات.

وكانت المسائل والإجراءات الرئيسية التي أوصت بها الأفرقة العاملة على النحو التالي:

دعم الجهود الوطنية لإنجاز رسم الحدود البحرية؛ وبرامج الدعم لتعزيز أعمال الرصد والإبلاغ والإعمال والمراقبة المتعلقة بسفن صيد السمك للحد من حدوث الصيد غير المشروع وغير المُبلَّغ عنه وغير المنظم؛ والحصول على معدات الرقابة والرصد وتركيبها؛ ودعم جهود التصديق على اتفاقات صيد السمك ذات الصلة والانضمام إليها؛ ودعم تصميم وتنفيذ السياسات المتكاملة من أجل إدارة وكالة تعزيز الائتمانات الصغيرة جدا، ودعم المبادرات الوطنية والإقليمية المتعلقة بالتكيف مع تغير المناخ والتكنولوجيا المناسبة؛ والإجراءات المتعلقة بآلية التنمية النظيفة، واستعراض أو تعزيز الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية بما في ذلك التثقيف العام بهدف مراقبة ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأمراض المعدية، مع مراعاة الخصائص القطرية والإقليمية؛ والتماس إقامة وتعزيز الشراكات من أجل برامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مع الكيانات الوطنية والإقليمية وشركاء التنمية الدوليين، ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، أي، منظمة الصحة العالمية واليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. والمياه: توسيع إمكانيات الحصول على المياه بالنسبة لجميع الدول الجزرية الصغيرة؛ وتعزيز التعاون فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ ودعم المجتمع الدولي لبناء القدرات؛ والإدارة المتكاملة لموارد المياه من خلال اتخاذ مبادرات مختلفة؛ والأمن الغذائي: تمكين البيئة من أجل تحقيق الأمن الغذائي، والاعتماد على الذات، والتنوع الزراعي؛ وإنتاج البذور والإدارة المتكاملة للآفات؛ وتعزيز الصناعة الزراعية؛ وتعزيز الزراعة المائية؛ وتعزيز البحث والتطوير واستخدام التكنولوجيات الحديثة؛ وضمان توفير التغذية الأساسية

بتكاليف محتملة؛ وإدارة النفايات: تعزيز الإدارة المستدامة للنفايات؛ وأفضل الممارسات والحلول المبتكرة لإدارة النفايات؛ ومراقبة حركة النفايات الخطرة عبر الحدود؛ وتصريف كميات النفايات في البحر (اتفاقية لندن المتعلقة بالإغراق)؛ والتجارة؛ والكوارث الطبيعية.

وترد في المرفق ٤ تفاصيل توصيات الأفرقة العاملة وتشكل جزءا لا يتجزأ من هذا التقرير.

الجلسة ٦ – الشوط المقطوع

عُقدت الجلسة الأخيرة في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر. وكان الهدف من هذه الجلسة تحديد معالم الطريق في عملية تنفيذ استراتيجية موريشيوس، والبرامج الوطنية والإقليمية والدولية. وقُدمت بيانات من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ووحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية بشأن الاستنتاجات الرئيسية للاجتماعات الإقليمية الأخرى، وبشأن الصلات بين مواضيع لجنة التنمية المستدامة ١٤/١٥، ومن منظمة الأغذية والزراعة بشأن الاجتماع الوزاري بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية، ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

وقُدمت بيانات وطُرحت أسئلة من جانب موريشيوس، ولجنة المحيط الهندي، ومنظمة الأغذية والزراعة، واليونسكو.

كما قدمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة موجزا عن النتائج والتوصيات المعتمدة في الاجتماعات الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ.

ولقد لوحظ أن الدورة الرابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة تتيح فرصة لإبراز الصلة بين تغير المناخ، والطاقة، والغلاف الجوي، والتنمية الصناعية، من خلال تقديم خيارات مبتكرة. وعلى سبيل المثال، إذا بينت الدول الجزرية الصغيرة النامية ذاتها كيفية الاستعاضة عن الوقود الأحفوري بالوقود الحيوي، فهذا ما يشجع المجتمع الدولي على الأخذ بخيارات للتقليل من استعمال أنواع الوقود الأحفوري التي تُسهم حاليا في تغير المناخ.

واعترف المشتركون بأن الطاقة هي عامل رئيسي في التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية وفي مستويات القطع الأجنبي لديها. وتتطلب زيادة قدرة تحمل احتمال الدول الجزرية الصغيرة النامية للعوامل الخارجية مثل أسعار النفط، إلى ابتكار ودراسة أفضل الممارسات من أجل استخدام الموارد المحلية بشكل أفضل.

ويمكن للاضطلاع بالأبحاث عن طريق الشراكات فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية، مثل اتحاد الجامعات، أن يُسهل مشاطرة الخبرات والتكنولوجيات المناسبة لتعزيز أنواع الوقود الحيوي.

وفي وسع الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي أن تتعلم بعضها من بعض وكذلك من المناطق الأخرى للدول الجزرية الصغيرة النامية. واستعمال الوقود الحيوي في منطقة المحيط الهادئ مثال جيد على جدوى هذه المبادرات يمكن احتذاؤه. وهناك حلول كثيرة في منطقة المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي من أجل استخدام الموارد بشكل مستدام والاستعاضة عن المنتجات المستوردة الغالية، وتدعو الحاجة إلى إلقاء الضوء على تلك الحلول. فهناك الكثير من الأفكار الابتكارية التي تحتاج إلى استكشاف، ولا سيما من خلال التعاون فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية.

بيد أن المشتركين لاحظوا أن جميع الجزر يختلف بعضها عن بعض وأنه ليس هناك من حلول وحيدة تصلح لها جميعا. والمهم هو تشجيع استعراض البدائل والحفز على الابتكار. كما حث المشتركون بقوة على متابعة برامج الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة على سبيل الأولوية ودعوا إلى تقديم الدعم الدولي في هذا الصدد.

وقامت منظمة الأغذية والزراعة بتقديم الاجتماع الوزاري الخاص المقرر عقده في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ بشأن الأمن الغذائي والتنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وأبرزت الإجراءات المحددة المضطلع بها لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية. كما لاحظ المشتركون مبادرات منظمة الأغذية والزراعة في البرامج الإقليمية للأمن الغذائي في منطقتي المحيط الهادئ والبحر الكاريبي وطلبوا الاضطلاع بمبادرات مماثلة من أجل منطقة المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي في الاجتماع الوزاري المشار إليه أعلاه.

اختتام الاجتماع

عُقدت هذه الجلسة في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر وترأسها الرئيس؛ وقام المقرر الخاص بتقديم تقرير الاجتماع. وأُدلي ببيانات وطُرحت أسئلة من جانب سيشيل، وموريشيوس، والرأس الأخضر، وملديف، ولجنة المحيط الهندي، ومركز الوثائق والبحث والتدريب للمحيط الهندي، ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز، واليونسكو، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة.

واعتبر المشتركون وثائق المعلومات الأساسية الصادرة عن الاجتماع مفيدة جدا وقالوا بوضعها في قرص مدمج رئيسي. وسيوزع هذا القرص على المشتركين كما سيوضع في موقع المنطقة على الشبكة العالمية إلى جانب وصلات سريعة لمواد أكثر تفصيلا متاحة في

موضع آخر (www.coi-inf.org، أنقر على AIMS)، بما في ذلك تقرير المنطقة التجميعي وتقرير مكتب الإدارة والإعلام، (وهو الآن باللغات الانكليزية والفرنسية والبرتغالية). وبالإضافة إلى هذا، تقدم خارطة طريق إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة جدولا زمنيا للأحداث في عملية التنفيذ للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦.

وشكرت سنغافورة، باسم جميع الوفود، الرئيس ونائب الرئيس والمقرر الخاص وحكومة سيشيل المضيفة وشعبها على الترتيبات الممتازة من أجل الاجتماع.

وأعربت ديان كارليس باسم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة عن عميق تقديرها للتعاون الذي ساد الاجتماع والظروف الممتازة التي تم تهيئتها له والأحوال الممتازة، كما شكرت ممثلي لجنة المحيط الهندي ومنظومة الأمم المتحدة على ما أبدوه من روح تعاون، وتمنت للوفود عودة سالمة إلى الوطن.

كما أعربت جينا بون عن شكر لجنة المحيط الهندي لحكومة سيشيل وللزملاء في منظومة الأمم المتحدة وللوفود على مساهماتهم الممتازة في إنجاح الاجتماع.

وأدلى الرئيس ببيان ختامي ركز فيه على نجاح الاجتماع وعلى التقدم المحرز، مشيرا إلى الروح التي أعرب عنها وزير خارجية سيشيل في بيانه، كما شكر اللجنة التنظيمية والأمانات على ما قامت به من عملٍ شاق ثم أُعلن عن اختتام الاجتماع.